

## شرح نظم الورقات المطول للشيخ أحمد بن عمر الحازمي 9

أحمد الحازمي

بسم الله الرحمن الرحيم يسر موقع فضيلة الشيخ احمد بن عمر الحازمي ان يقدم لكم هذه المادة باسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين والصلة والسلام على نبينا محمد وعلى الله وصحبه اجمعين اما بعد - 00:00:00

لا زال الحديث في بيان الحكم الاول من الاحكام التكليفية التي ذكرها الناظم رحمة الله تعالى وهو الواجب وهو الواجب. ذكرنا ان الواجب به مما يعنينا او نأخذه في هذا المختصر اربعة مسائل. او اربع مساجد. المسألة الاولى - 00:00:27

في بيان حد الواجب. وهذا الذي تعرضنا له في الدرسین السابقین. حد الواجب لغة وصلاحا. وذكرنا ان حد في اللغة يأتي بمعنى الساقط والثابت. الواجب الساقط والوجوب السقوط. الواجب - 00:00:47

والوجوب الثبوت. قالوا وجب الميت اذا اذا سقط. وفي الحديث فاذا وجب فلا تيكن ان باكية عديدة سقط البيت. اذا سقط الميت وجب الحائط اذا اذا سقط. اليس كذلك ويأتي ايضا منه قوله تعالى فاذا وجبت جنوبها اذا اذا سقطت عند النحر. ويأتي بمعنى الثبوت - 00:01:07

بمعنى الوجوب الثبوت والواجب الثابت. ومنه حديث اسئلتك فموجبات رحمتك. موجباتك. هل يمكن ان يكون الموجبات هنا بمعنى المسقطات؟ لا لا يمكن انما بمعنى المثبتات موجبات جمع موجبة. وهي الكلمة التي توجب لصاحبها الرحمة من الله تعالى. اسئلتك - 00:01:37

موجبات رحمتك. اذا ثبت في اللغة ان الواجب يأتي بمعنى الساقط. وبمعنى الثابت. فتخصيصه الواجب بمعنى دون اخر هذا يعتبر تحكما في في اللغة. لأن بعدهم يرى ان الواجب يأتي بمعنى الساقط - 00:02:07

فقط ولا يأتي بفعل الثبوت. وبعدهم يرى العكس ان الواجب يأتي بمعنى الثابت ولا يأتي بمعنى السقوط ويأول ما ورد في ثبوت المعنى الاخر نقول لا. تخصيص الواجب باحد المعنيين مع نفي الاخر هذا يعتبر تحكما فيه باللغة. يعني اثبات - 00:02:27 الشيء بلا دليل. فالواجب يأتي بمعنى الساقط ويأتي بمعنى الثبوت. وجب بمعنى هذا المصدر منه يأتي وجية وجب يجب وجية ولا تقل ولا تقل وجويا. يعني المصدر من وجية يجب بمعنى سقط وجب الحائط يجب - 00:02:47

وجية ولا تقل وجويا. والمصدر من وجب بمعنى ثبت يجب وجويا وسمع فيه وجية. اذا الوجوب مصدرا لوجب بمعنى ثبت لا لوجب بمعنى سقط. ووجية يأتي مصدرا لوجب بمعنى سقط ووجب بمعنى ثبت - 00:03:17

واضح هذا؟ هذا من جهة اللغة. من جهة الاصطلاح قلنا الاصطلاح هنا يؤخذ من الشر. لأن الواجب هذا حقيقة شرعية ما معنى حقيقة شرعية ما معنى حقيقة شرعية ها؟ يعني معناه الذي يفسر به مأخذ من نصوص - 00:03:47

هذا حقيقة شرعية. وسيأتي اقسام الحقيقة الشرعية والوضعية والعرفية. واللغوية سيأتي في في موضعه. اذا واجب قد يقال فيه الاصلاح. وقد يقال فيه شرع. ايهما اعم وايهما اخص الاصطلاح اعم. والشرع اخص. لماذا؟ لأن الاصطلاح قد يكون فيما اصطلاح وتعارف عليه - 00:04:24

ارباب الفنون ولو لم يلد شرعا. ولو لم يرد شرعا. يعني من جهة الشرع. واما ما ورد من جهة الشرع فالاصل فالاصل انه لا يقال كذا شرعا الا اذا كان مأخذوا من الشر. مأخذوا - 00:04:54

من من الشر. يرد على هذا انهم يقولون الفقه شرعا. معرفة الاحكام او العلم بالاحكام الى اخره وهل هذا المعنى للفقه؟ اصطلاحي ام شرعى؟ اصطلاحي ام شرعى اصطلاح لان الفقه في الشرع على ما ورد به الحديث اصل العام. من يرد الله به خيرا يفقهه في -

يعني يعلمه. والمراد بالفقه هنا الفقه بالمعنى العام. الشامل للعلميات والعمليات اما تخصيص الفقه ببعض الدين وهو العمليات هذا مجرد الصلة عند الفقهاء. فإذا قيل الفقه شرعا العلم بالاحكام هنا نقول هذا التعبير ليس على الجادة. يعني - 00:05:44 الا يقال فيه شرعا. وانما يقال فيه اصطلاحا. اول عند ارباب الحواشي. هذا تركيب فقيل الفقه شرعا اي في عرف اهل الشرع. وهم الفقهاء. لكن هذا التأويل ايضا غير غير سائل. اذا - 00:06:14

الواجب شرعا يعني في حقيقة الشرع ان كان المعنى الذي عرف به الواجب مأخوذا من نصوص الوحي وان كان مما اصطلاح عليه الاصوليون فحينئذ نقول الواجب الصلاح. اذا ما حقيقة الواجب في الاصطلاح او في الشرع - 00:06:34 على التقديررين نقول عرف بعدة تعاريف وكلها الا ان بعضها يرد عليه ما لا يرد الاخر وهذا هو حقيقة المعلم. ليس عندنا معرف يكون جاما لكل افراده على الوجه الذي وضعه المناطق له. ولذلك شيخ الاسلام ابن تيمية رحمة الله يقول ولم يسلم حد في الدنيا من الانتقال - 00:06:54

لم يسلم حد في الدنيا من الانتقال. يعني من الاعتراض. لا بد ان يوجه اليه نقد او اعتراض بأنه غير جامع. او بأنه غير مانع. لكن اسلموا الحدود واولى الحدود بالاختيار للواجب ان يقال الواجب هو ما ذم - 00:07:24 شرعا تاركه مطلقا. ما ذم ها؟ شرعا تاركه مطلقا. ما ذنبه قلنا ما هذا؟ يفسر بالفعل فعل المكلف. ثم خرج به المندوب فانه لا يذم على فعله ولا على تركه. وخرج به المباح - 00:07:44 انه لا ذم على فعله ولا على تركه. وخرج به المكروه فانه لا ذم على فعله. لا ذم على على فعله. ما ذم ما المراد بالذم هنا العيب والنقص. العيب والنقص. ما ذم هذا فعل ماض - 00:08:14

مغير الصيغ وفاعله ضمير مستتر يعود الى ليس فاعله. ونائب فاعله ضمير مستتر يعود على على ما على ما؟ فعل المكلف هو الذي يذم اذا ارجعته الى ما قلت ما ذم والذام هو فعل المكلف. الله عز وجل نعم - 00:08:34 ما ذمة هذا يعود الى الشارع. وهو ما ورد ذمه وعيبه ولومه واستنقاشه في الكتاب ابي او السنة او اجماع الامة. وما عداه فليس مأخذا للذم خلافا للمعتزل فان عندهم العقل مورد للتحسين والتقبیح وما يسمى بالحسن او التحسين والتقبیح العقلین - 00:09:04 هذا مما قال به المعتزلة وهو مردود عليه. اذا ما ذمة لذلك احتاج ان يفسر بالمعنى قال شرعا يعني ما كان جهة الذم مأخوذة من الشرع. ما ذم شرعا تاركه - 00:09:34

اذا الذنب هنا منصب على على الترك. لا على الفعل. اخرج ما ذم شرعا فاعله. وهو المحرم. اذا خرج التحرير او الحرام بقوله تاركه. تاركه هذا اسم فاعل من من الترك يعني مشتق من - 00:09:54

الى الترك. تاركه الظمير يعود الى الى ما فعل المكلف. قال مطلقا. هنا ما ذم شرعا تاركه هذا يصدق على ماذا يصدق على اي شيء الواجب المضيق ولا اشكال فيه. الواجب المضيق ولا اشكال فيه. لماذا؟ لأن - 00:10:14

الواجب المضيق يذم تاركه مطلقا. يذم تاركه دون قيد مطلقا. فإذا اجب عليه الصوم في نهار رمضان فترك يقول ذم وجه اليه الذم مطلقا من جميع الوجوه كذلك يشمل ماذا؟ الواجب العين سد الواجب العين وهو ما كان الخطاب فيه - 00:10:44

وجهني للذات بعينها. ليصدر عنها الفعل المكلف به. كالصلوات الخمس من المكلف اذا ترك الصلاة بغير عذر شرعا نقول ثم تاركه. ثم تاركه فيصدق عليه انه واجب اذا يشمل هذا الحد ما ذم تاركه من جميع الوجوه. وهو الواجب المضيق - 00:11:15

الواجب العين وزاد بعضهم المحدد. اورد عليه ثلاثة انواع. وهو ما يقابل هذه الثلاثة. وهو الواجب الموسع والواجب الكفائي والواجب المخير. هذه ثلاثة انواع ليست داخلة في في الحد لماذا؟ لأن الواجب الموسع لا ذم فيه من جميع الوجوه. بل من بعض الوجوه - 00:11:45

دون معنى الواجب الموسع حقيقته ان يكون الفعل المكلف به باعتبار زمانه اقل من الزمن. اقل من من الزمن. لأن الزمن باعتبار الفعل المكلف به على ثلاثة احياء اما ان يكون الفعل اقل من زمانه. واما ان يكون بقدر زمانه واما ان يكون - 00:12:15

الزمن اكثرا من وقت الفجر. هذى ثلاثة اقسام عقلية. ثلاثة اقسام عقلية. اذا امر الشارع بفعل بفعل ما هذا الفعل هل يمكن ان يقع في غير زمن؟ لا اذا الزمن لازم له. الزمن - 00:12:45

لازم له. ان كان الفعل مساويا للزمن المقدر له شرعا. هذا سمي الواجب المضيق. الواجب المضيق ان كان الفعل المكلف به مساويا للوقت الذي قدر له شرعا نسميه الواجب المضيق مثل شهر رمضان. الشهر ثلاثون او تسع وعشرون.ليس كذلك - 00:13:05  
صيام شهر رمضان باعتبار كمال الشهر انه تسعه وعشرين وهو كامل ايضا او ثلاثون وهو كامل الشهر اذا كان تسعه وعشرين فهو كامل. شرعا وان كان ثلاثين فهو كامل ايضا. الصيام - 00:13:35

يكون بعدد ايام الشهر. هل هو اكثرا من عدد ايام شهر؟ الجواب لا. هل يسع الشهر لصيام غير صيام الفرض؟ هل يسع؟ لا يسع. اذا هذا يسمى - 00:13:57

الواجب المضيق. اذا كان الوقت اكثرا من فعل العبادة من جنسها نقول هذا هو الواجب الموسع. الواجب الموسع مثل ماذا؟  
الصلوات الخمس. الصلوات الخمس هذه لها وقت اول واخر. لها وقت اول واخر. وهذا - 00:14:17  
الوقت مقدر من جهة الشرع. ومتى ما فعل فيه او فعلت فيه العبادة فهو اداء. سواء فعلت في اول الوقت او في اثنائه او في اخره.  
هذا يسمى الواجب الموسع وهو الذي - 00:14:47

الذى يسع وقته المقدر له شرعا اكثرا من الفعل المكلف به. ما يسع منه اكثرا وهو محدودا وغيره جرى. فجوزوا الالزى من الاضطرار في كل حصة من المختار. ما يسع منه اكثرا. هذا هو الواجب الموسع. يعني وقت الصلاة صلاة الظهر مثلا من ثاني عشر ونصف - 00:15:07

الى الساعة الرابعة الا ربع تقريبا نقول هذا الوقت كثير بالنسبة للاربع ركعاتليس كذلك؟ فحينئذ يمكن المكلف ان يصلى الاربع ركعات ويزيد نفلا من جنس الصلاة. بخلاف اليوم الاول من شهر رمضان لا يستطيع - 00:15:37

ان يصوم الفرض ويصوم من جنسها الصيام وهو النفل هل يستطيع ان يجمع في يوم واحد فرضا ونفلا لا يستطيع. لكن الواجب الموسع يستطيع ان يجمع بين الفرض صلاة وبين النفل - 00:15:57

والوقت حينئذ يكون اكثرا بكثير من وقت العبادة. هذا يسمى الواجب الموسع. ضابطه ان يكون الوقت المقدر شرعا. لا بد يكون مقدر شرعا. يسع العبادة واكثر منها. من انس العبادة لا من غيرها. لان صيام اول يوم في رمضان يستطيع ان يجمع بين العبادة المأمور بها - 00:16:17

في ذلك الوقت وغيرها من من غير جنسها. كأن يصوم اليوم ويصلى المكتوبات ويخرج الزكاة ويأتي بالعمرة الى اخره. فحينئذ قد يجمع بين عبادات متنوعة. لكن هل يستطيع ان يجمع بين - 00:16:47

عبادة نفسها ومن جنسها نفلا الجواب له. فحينئذ هذا يسمى الواجب الموسع يجوز له بلا كما قال الناظم فجوزوا اي الاصوليون فجوزوا الاداب الى الاضطرار في كل حصة يعني من اجزاء الوقت - 00:17:07

فجوزوا الالزى بالاضطرار في كل حصة من المختار. ولذلك ذهب بعضهم ان الواجب الموسع في المعنى يرجع الى الواجب المخير. في المعنى لو تأمل المتأمل الواجب الموسع فاذا به يشبهه - 00:17:27

الواجب المقيد ما هو الواجب المخير؟ ما هو الواجب المخير ان يؤمر بواحد مبهم في اشياء معينة. كالكفارة. كفارة اليمين ثلاثة اشياء كلها الكفارة فكفارته اطعام عشرة مساكين من اوسط - 00:17:47

اتطعمون اهليكم او كسوتهم او تحرير رقبة. هذه الكفارة كفارة اليمين. الواجب منها واحد لا لا بعينه. فان فعل الاول نقول امتنل الامر وهو وجوب الكفارة. ان فعل الثاني دون الاول والثالث انكسر الامر. ان فعل الثالث دون الاول والثاني امتنل الامر. اذا هو مخير بين اشياء معدودة معينة - 00:18:14

جاء بها الشرع. هذا يسمى الواجب المخير. الواجب الموسع يشبهه في المعنى. لماذا؟ لان المكلف مخير في اجزاء الوقت الشرع قد حد له الوقت اولا واخرا. له اجزاء. هذه كائنة بين الحدين انت ايها العبد مخير في ايقاع العبادة كصلاة الظهر مثلا في اول العبادة في

وتكون العبادة حينئذ اداءها وان توقع العبادة في صلاة الظهر ايضا في اثناء الوقت. وتوصف العبادة بانها الظهر اديت اداء. على المصطلح عليك ولو فعلت ايضا في اخر الوقت على الصحيح انها ايضا اداء. اذا هو مخير او ليس مخيرا؟ مخير - 00:19:14

في اجزاء الوقت ولكن ان تكون هذه الاجزاء مختارة بين الحدين. الذين حددهما الشرع لو فعل الصلاة في اول الوقت نقول امثال الامر. فلو اخر وترك الى اخر الوقت عندما ترك في الاول اول الوقت هل يصدق عليه انه تارك للواجب؟ نعم. تارك لي - 00:19:41

الواجب هل يذم؟ لا يذم. والواجب عندنا ما ذم. شرعا تاركه وهذا قد ترك واجبا ولم يتوجه اليه الذم. حينئذ خرج عن الحد. ونحن نريد ادخال له في الحج نحن نريد ادخاله في الحد. نقول الذم لتالك الواجب الموسع من واجب - 00:20:11

دون وجه. لا نقول يتوجه الذم اليه مطلقا ولو ترك في اول الوقت ليفعل في اخره. ولا نقول لا يتوجه اليه الذم مطلقا. ولو ترك في اخره بل نقول يذم من وجه وهو فيما اذا اخرج العبادة عن وقتها المقدس - 00:20:43

لها شرعا. فلو اخرج صلاة الظهر عن وقتها المحدد لها اولا واحرا هل يتوجه اليه نعم. هل ترك واجبا؟ نعم. لكن لو ترك صلاة الظهر في اول الوقت ليفعل على تلك الصلاة في اخر الوقت نقول ليس تاركا للواجب او نقول لا يذم - 00:21:11

لا يذم لماذا؟ لانه لم يترك مطلقا. لم يتوجه اليه الذم بكونه تاركا للواجب هو من اخرج العبادة عن جميع الوقت المقدر لها شرعا. فحينئذ يقول الواجب الموسع يذم اذا ترك العبادة مطلقا وخارجها عن وقتها المقدر لها شرعا - 00:21:41

اما اذا ترك في اول الوقت ليفعل في اخره فهو تارك للواجب ولكنه لا لا يذم. لا لا يذم اذا قوله ما ذم تاركه شرعا هذا اورد عليه الواجب الموسع. واورد عليه الواجب - 00:22:11

اذا اردنا ادخال الواجب الموسع في حالة الذم. نقول نظيف او نظيف كلمة مطلقة من جميع الوجوه. الفرض الكفائي ضابطه ما طلب الشارع ان يحصل دون اعتبار ذات من قد فعل - 00:22:31

ما طلب الشارع تحصيله. ما طلب الشارع ان يحصل يعني تحصيله. دون اعتبار تأتي من قد فعله. الامر او الخطاب المتعلق بفعل المكلف. اما ان يكون متعلق بعين المكلف بعينه لابد انت الموجه اليك الخطاب لتفعل هذا او هذه العبادة. هذا يسمى - 00:22:58

فرض عين. يسمى فرض عين. لماذا؟ لان المخاطب كل مكلف بعينه. كل مكلف بعينه لا ينوب زيد عن عبادة عمرو. لماذا؟ لان الصلاة موجهة او فعلها او ايقاعها موجه الى زيد بعينه. فلا يقوم - 00:23:28

وعمره مقام زيد في اداء هذه العبادة. هذا يسمى الفرض فرض العين. فرض الكفاء ان يكون المطلوب تحصيل العبادة. هذا الفعل لابد ان يفعل. ولكن بقطع النظر عنه عن الفاعل. بقطع النظر عن - 00:23:54

عن الفاعل. فالقصد في فرض العين هو الفاعل. والمقصود في فرض الكفائية هو الفعل والفاعل تبع لهما. والفاعل تبع لهم. هذا يسمى فرض الكفاءة. ما طلب الشارع اي حصل دون اعتبار ذات من قد فعله. فرض الكفائية مهم يقصد. ونظر عن فاعل مجرد. بقطع - 00:24:14

عن فاعله مثل ماذا؟ صلاة الجنازة. حكمها فرض كفائية. فرض كفائية. اذا فعل البعض ها سقط عن الاخرين. سقط عنهم الاخرين. سقط الطلب الاثم معا. الساقط امران. سقط الطلب وسقط الاثم. وهذا بناء على القول - 00:24:44

المرجح عند الجمهور ان المخاطب بفرض الكفائية هو الكل كل المكلفين لا البعض الممهل وهو على الكل رأى الجمهور وهو على الكل يعني المخاطب به كل المكلفين. ان يأتوا بهذه - 00:25:14

صلاة الجنازة. فاذا فعل البعض سقط الطلب عن الباقي. وسقط الاثم عنه عن الباقي ولذلك سمي كفائية لان البعض يكفي في اسقاط الطلب والاثم. ولما كان البعض فيه الكفائية في اسقاط الاثم عن الاخرين رأى بعض الاصوليين انه افضل من فرض العين. انه - 00:25:34

افضل من فرض العين. وهذه مسألة اصولية ايهما افضل؟ فرض العين ام فرض الكفائية ايهما افضل ماذا ترون؟ فرض العين ام فرض الكفائية؟ من قال ان فرض الكفائية افضل من فرض العين واجره اعظم - 00:26:04

قال هذا الذي نصب نفسه للتلبس بهذه العبادة التي وجبت على الكل وقامه اللائم عن الامة وهذا يظهر فيما يكون كالفتوى والقضاء ونحوه. صلاة الجنائز ممکن ان يتعلق بمن علم. لكن الافتاء افتاء الناس - 00:26:27

والقضاء بين الناس صومات ونحوها هذا فرض كفاية. فإذا فعل بعضهم اسقط اللائم عن الامة. لكن فرض العين اذا فعل اسقط اللائم عن من؟ عن نفسه فقط. قالوا اذا فرض الكفاية افضل من فرض العين. هذا من جهة - 00:26:47 العقل امر ظاهر. لكن من جهة الشرع لا. عنایة الشرع بفرض الاعيان. ها اكثر من عنایته بفرض الكفايات. ولذلك لا يقول قائل ان الصلوات المكتوبة او عنایة الشرع بصلة في الجنائز والافتاء ونحو ذلك. اه اكثر من عنایته بالصلوات المكتوبة والجماع والجماع. هذا لا يمكن ان يقال به - 00:27:07

اذا عرفنا فوظى الكفاية وفرض العين. اذا قيل ما ذم تاركه. ما ذم شرعا تاركه هل تارك فرض الكفاية يذم مطلقا؟ متى يتوجه اليه الذم ومتى لا يتوجه اليه الذنب؟ اذا - 00:27:37

صلى زيد على الجنائز وعمرو جالس. عمرو هل يصدق عليه انه تارك لي الواجب؟ هل يصدق انا لا لا يقول هل يذم؟ هل يصدق عليه انه تارك للواجب؟ نعم. هو تارك للواجب. لكن هل يذم؟ لا يذم. لماذا - 00:27:57 لان فرض الكفاية يذم من بعض الوجوه دون بعض. يذم اذا ترك الجميع فعل العبادة. لو كل الناس لم يصلوا على الميت وقد علموا به اثم الكل. وتوجه الذم الى الكل - 00:28:17

اما اذا فعل البعض وترك البعض نقول من فعل رفع اللائم والطلب والذم عنه عن الاخرين فحينئذ قوله مطلقا لادخال فرض الكفاية ايضا. في ادخال فرض الكفاية ايضا. بقي الثالث وهو - 00:28:37

الواجب المخير نقول هذا هو القسم الثالث للواجب. لان الواجب ينقسم الى اقسام ثلاثة. باعتبار هل الفعل نفسه هذا ينقسم الى فرضها؟ الى معين ومخير. هذا باعتبار فعل نفس - 00:28:57

نفس الفعل المكلف به. نقول الواجب منقسم الى معين ومخير. معين ان يحدد الشرع المكلف به بشيء واحد لا يحتمل غيره. كالصلوات المكتوبات وشهر رمضان والحج والزكاة ونحو ذلك حددتها الشارع. ولم يخير العبد مثلا بين صلاة وصلة. لا اوجب الكل. فهذا يسمى الواجب المعين. الواجب المعين - 00:29:17

يقابل الواجب المخير الواجب المخير ان يخирه الشرع او يأمره الشرع بوحد لا بعينه في اشياء محصورة معدودة. يعدد له امور ثلاثة واربع ويأمره بوحد منها دون غيرها. الواجب هنا غير محدد غير معين مقابل المعين. هل يجب فعل الكل؟ فكفارته اطعام - 00:29:47

عشرة مساكين. ثم قال او كسوتهم او تحرير رقبة. هل الواجب الكل الثلاث؟ الجواب لا الجوال لا وانما يجب عليه ان يفعل واحدا لا بعينه يعبر عنه بعضهم بالقدر المشترك. القدر المشترك - 00:30:17

ولذلك الصواب ان متعلق الخطاب في الواجب الموسوع وفي الواجب المخير وفي الواجب الكفائي هو القدر المشترك القدر المشترك هذا امر اعتبار ذهني. يوجد في بعض افراده في الخارج. يوجد فيه بعض افراد - 00:30:37

هذه في الخارج يعبر عنه البعض بأنه طلب للماهية من غير تعرض لوصف اخر من غير تعرض لوصف اخر. لكن تسهيله للعبارة ان يقال المأمور به واحدا لا بعينه. اذا قيل واحدا لا بعينه اين - 00:30:57

هو المأمور به هذا لا يمكن ان يتصور. الا اذا كان المأمور به مخير وهذا التخيير هو طلب لماهية من واحد من الثلاث وانت ايه المكلف الذي تحدد هذا الواحد. واضح هذا؟ اذا ترك الاول ليفعل - 00:31:17

تركه لل الاول هل يعتبر تاركا للواجب؟ نعم. نقول نعم. هل يذم؟ لا يذم متى يتوجه الذنب اليه؟ اذا ترك الكل. اذا ترك الكل نقول يذم مطلقا. اذا ترك البعض ليفعل الاخر نقول هذا تارك للواجب ولكنه لا لا يذم. فحينئذ زيد في هذا الحد - 00:31:40

مطلقا ليشمل الواجب الكفائي. والواجب الموسوع والواجب المخير. وعليه نقول اقسام الواجب ثلاثة يعني ينقسم الواجب باعتبار ذات الفعل نفسه بالنظر الى الفعل الى واجب معين وواجب مخالف وهو موجود وجائز وواقع عقلا وشرعيا. وينقسم باعتبار الزمن زمن اداء

ال العبادة او الواجب الى واجب موسع وواجب مضيق. واجب موسع قادم مضيق. الواجب الموسع ما يسع اكثر من العبادة. بشرط ان يكون هذا الوقت مقدم من جهة الشرع في ترك العبادة في اول الوقت ليفعلها في اخر الوقت. وهل يجب عليه ان يعزم ليفعل في اخر الوقت - 00:32:40

الصواب لا. وان قال به جمهور العلماء. لان بعضهم يرى انه يجب ان يأتي ببدل الترك. اذا ترك في الاول في اول الوقت ليفعل في اخر الوقت. قالوا لا يجوز ترك الصلاة في اول وقتها الا اذا - 00:33:10

ما اتي بدين الصلاة. وهو العزم على فعلها في اخر الوقت. فالواجب احد امرين اما الفعل واما البديل. ما هو البدن؟ العزم. العزم. وهذا عليه الاكثر. اكثرا الصولبيين والفقهاء - 00:33:30

لو يجب اما الفعل ان يؤتى بالصلاحة واما ببدلها وهو العزم. لذلك السيلوط يقول في الكوكب جميع وقت قال الاكثر وقت ادائى. جميع قدرات به تعريف. الواجب الموسع. ومثل له بمثال - 00:33:50

جميع وقت الظاهر يعني من اوله الى اخره. المحدد له من جهة الشرق. جميع وقت الظاهر قال الاكثر وقت ادائى. يعني وقت اداء للعبادة. فان فعلها في الاول فهو اداة. وان فعلها - 00:34:10

في الائتاء فهو اداء وفي الاخير فهو اداء وهذا هو الصواب هذا هو الصوم مسألة فيها في النزاع. عليه يعني على هذا القول بانها اداء. وعليه الاظهر يعني القول الاظهر - 00:34:30

لا يجب العزم على المؤخر وقد عزي وجوبه للاكثر. وعليه اذا قلنا فعل العبادة الصلاة الظاهر مثلا في اول الوقت. كفعل في اخره اذا نقول الاظهر لا يجب العزم. لا يجب العزم. لماذا - 00:34:47

لانه لو ترك الصلاة في اول الوقت لا يتوجه اليه الذنب. واذا لم يتوجه اليه الذنب لم يكن عاصيا. وظاهر السنة ايضا يدل على ذلك. وهو ان جبريل عليه السلام لما نزل - 00:35:11

صلى بالنبي صلى الله عليه وسلم في اول الوقت ثم نزل وصلى به في اخر الوقت قال ما بين الوقتين صلاة هل عندما تأخر في اليوم الثاني قال له يجب عليك ان تعزم؟ هل يجب؟ لا لا يجب. والدليل الذي دل - 00:35:31

على وجوب صلاة الظاهر او جب الصلاة وحدد الوقت اولا واخرا ولا يفهم من النص الا وجوب الصلاة فقط. وهل يدل على وجوب العزم؟ نقول هذا يحتاج الى دليل منفصل ولا دليل. فحينئذ نقول الصواب - 00:35:51

الصلاه وعليه الاظهر لا يجب العزم على المؤخرین. وقد عزي وجوبه للاكثر. اكثرا العلماء من الحنابلة والشافعية ومالكية على وجوب العزم والصواب عدم عدم الوجوب. هذا يسمى الواجب الموسع. الواجب الموسع - 00:36:11

القسم الثالث ها هل ينقسم الواجب باعتبار الفاعل اذا قسمناه باعتبار هل الفعل وقسمناه باعتبار الفاعل؟ باعتبار الفاعل ينقسم الى قسمين. واجب عيني وواجب كفائي ان كان الخطاب متعلقا بكل فرد فرد. بكل عيب بكل ذات نقول هذا فرض عين. وان كان - 00:36:32

النون بالفعل الحالى لبعض الفاعلين المخاطبین فحينئذ نقول هذا فرض فرض كفائية. ما طلب الشارع ان يحصل دون اعتبار ذات من قد فعله. وهو مفضل على ذي العين في زعم الاستاذ مع مع الجويد. وزعم - 00:37:02

الاستاذ فرض الكفائية مهم يقصد ونظر عن فاعل مجرد. وزعم الاستاذ والجويي ونجله يفضلون فرض العين. يعني في فرض كفائية يفضل فرض العين للصلة السابقة. ان من فعل فرض الكفائية قد رفع الاتهام عن الامة كلها. ومن فعل - 00:37:24

قرظ العين قد رفع الاتهام عن نفسه فحسب. والثاني نفعه متعدد او قاصر من فعل فرض الكفائية قاصر او متعدد متعدد وفرض العين هذا قاصر. هذا قاصر. فحين اذ قال - 00:37:47

من تلبس بفرض الكفائية افضل من تلبس بفرض العين والصواب ان نقول ان الشارع قد اعنى بفرض الاعيان اكثرا من اكثرا من عنايته بفرض الكفائية بفرض الكفائية. والصواب ان الخطاب متعلق بالكل - 00:38:05

كل المكلفين وهو على الكل رأى الجمهور والقول بالبعض هو المنصور. لا المنصور الاول نقول. وهو ان الخطاب موجه كل المكلفين لكل المكلفين. لماذا؟ لأننا نقول قد رفع الاثم عن الامة. كيف رفع الاثم - 00:38:25

هذا يدل على انهم على انهم قد ثبت او لم تبرأ ذمتهما الا بفعل البعض لم تبرأ ذمة البعض الذين لم يفعلوا هذا الفرض كفائي الا بفعل البعض دليل على ان الخطاب موجه للكل - 00:38:45

والا لم يصح ان نقول رفع الاثم عن عن الباقيين. هذه ثلاثة اقسام للواجب. اذا اخذنا بهذا المسألة الاولى وهي حد الواجب المسألة الثانية اقسام الواجب وهذا الحد اولى ما يقال في الحدود وهو الذي ذكره الفتوح في - 00:39:06

مختصر التحرير وايضا اه الطوف في البible. زاد بعضهم قصدا ما دمنا شرعا تاركه قاصدا مطلقا. قصدا هذا لمزيد نعم لادخال واخراج العكس لو قيل ما دم شرعا مطلقا. زيد من الناس ينتظر الصلاة. فاذن فدخل الوقت فنام. غير قادر لترك العبادة - 00:39:26

هذا يأثم او لا يأثم؟ يذم او لا يذم. لانه لم يقصد المخالفه. لم يقصد الترك هل ترك واجبا؟ ترك واجبا. الغافل الساهي النامي النائم. اذا توجه اليه الخطاب - 00:40:05

ثم ترك الواجب نقول هذا تارك للواجب. وهو داخل في الحد. ورید اخراجه لان لا يذم لان لا يتوجه اليه الذنب فقيل قصده. اذا من ترك قصده هو الذي يذبح. اما من ترك غافل - 00:40:27

والاولى اسقاط هذا القيد. لماذا؟ لانه ما تصدق على على فعل مكلف. رفع القلم عن ثلاث. وذكر منهم النائم اذا نايم غير مكلف. وهذا الواجب قسم من اقسام الاحكام الشرعية التكليفية. اذا لا يتعلق - 00:40:47

نبل مكلفين والنائم غير غير مكلف. والنائم غير مكلف. المسألة الثالثة هل الواجب والفرض مترادافان ام لا اذا قيل هذا واجب هل نقول هو فرض؟ او اذا قيل هذا فرض هل نقول هو واجب؟ هذا فيه نزاع. فيه نزاع بين الاصوليين. جمهور - 00:41:23

الاصوليين على ان الفرض والواجب مترادفة. وهذا يبني على المعنى اللغوي لكل من هاتين الكلمتين. الواجب عرفنا معناه في اللغة انه يأتي بمعنى الساقط ويأتي بمعنى الثابت. اما فرض فله عدة معانٍ. عدة معانٍ. يعني يطلق الفرض في اللغة ويراد به التقدير -

00:41:48

التقدير ومنه قوله تعالى فنصف ما فرضته اي قدرته. لاتخذن ان من عبادك نصيبا مفروضا اي مقدرا معلوما. الثاني انه يأتي بمعنى التأثير الفرض يأتي بمعنى التأثير. قال الجوهرى الفرض الحز في الشيء. الحز في الشيء يعني التأثير في الشيء - 00:42:18

الثالث الالزام. يأتي الفرض لغة مرادا به الالزام. ومنه قوله تعالى سورة انزلناها وفرضناها. اي الزمان العمل بما فيها. سورة انزلناها وفرضناها اي اوجبنا عمل بما فيها. الرابع يأتي الفرض لغة بمعنى العطية. يقال فرضت له كذا وافتراضته اي - 00:42:48

فرضت لزيد مبلغا معينا اي اعطيته. الخامس يأتي بمعنى الانزال. ومنه قوله تعالى ان الذي فرض عليك القرآن لرادك لمعان. اي انزل عليك القرآن. قال البغوي وهو قول اكثى المفسرين - 00:43:18

ان الذي فرض عليك القرآن اي انزل عليك القرآن هذا قول اكثى المفسرين. السادس يأتي بمعنى الاباحة ما كان للنبي ما كان على النبي من حرج فيما فرض الله له. اي فيما اباح الله له. هذه ستة - 00:43:38

يأتي الفرض لغة لواحد منها ليس للجميع وانما يأتي مرادا واحدا منها وفي اللغم مشترك لغتي والمعنى يختلف. من سياق الى سياق سياق اخر. اذا عرفنا معنى الواجب لغته. ومعنى - 00:43:58

قرض لغته ما العلاقة بين مفهوم الواجب ومفهومها الفار هل هناك قدر مشترك بينهما اولى؟ هذا محل النزاع هنا. تحرير محل الخلاف في هذا الموضوع. الاحناف يرون ان معنى الواجب مغاير ومما ين في اللغة بمعنى الفرض - 00:44:18

واضح؟ الاحناف يرون ان معنى الواجب مفهوم الواجب في اللغة مغاير تماما بمعنى الفرض لغته. والمصطلحات الشرعية تكون سائرة مسار المصطلحات او المفهومات اللغوية كما سبق الصواب والصحيح عند اهل السنة ان الحقائق الشرعية انما هي حقائق لغوية -

00:44:49

ايد عليها بعض القيود. فحيثئذ لابد ان يكون المعنى اللغوي في اصله مرادا في المعنى الشرعي او في الحقيقة شرعية. فاذا كان

الواجب له معنى لغة. مغایر ومباین لمعنى الفرض لغة فحينئذ لابد ان يفرق - 00:45:19

في الشرع بين الفرض والواجب. ومن رأى ان بين مفهوم الواجب ومفهوم الفرض جمما وفرق. يعني هناك معنى يجتمع فيه الفرض والواجب وهناك معنى يفترق الواجب عن الفرض والفرط عن عن الواجب. وهذا ما اخذ الجمهور ان الفرض والواجب يتقيان في معنى الالزام والحتم - 00:45:39

و حينئذ لا يأس ان يكون في الاصطلاح او في الحقيقة الشرعية الواجب مرادا الفرض. هذا اهم ما تعريفه في هذه المسألة وهو محل النزاع لما اختلف الاحناف؟ عن جمهور الاصوليين لان الاحناف يرون ان الواجب - 00:46:09

والفرط متباینان. كل منهما له حكم مغایر للاخر. منزع هذا الخلاف وما اخذوا هذا الخلاف هو المعنى اللغوي. هو المعنى اللغوي. يرى الاحناف ان معنى الواجب مغایر لمعنى الفرض فحينئذ يتبین على هذا التغاير وهذا التباين ان يكون الشرع قد غاير بينهما. لان الاصل ان الحقيقة الشرعية - 00:46:29

هي مبنها على الحقيقة اللغوية. فاذا كان ثمة باين بين اللفظين لغة لابد ان يكون ثمة باين بين اللفظين صلحا الجمهور يرون ان معنى الحتم والالزام قد دل عليه لفظ الواجب وقد دل عليه لفظها - 00:46:59

الفرد فحينئذ قالوا بالترادف بين الفرض والواجب. هذا مسألة من جهة النزاع اللغوي. لكن هل الشرع جاء بالترادف او بالتباین نقول هذا مسلك العلماء. نظر الاحناف الى المسألة لغة ولم ينظروا اليها من جهة الشر. فقالوا الفرض والواجب متغايران. والفرط والواجب ذو ترادف - 00:47:19

ومال نعمان الى التخالف. نعمان من؟ ابو حنيفة رحمه الله تعالى وما نعمان الى التخالف. نقول مذهب وابو حنيفة والاحناف اتباعه ان ثمة غاير بين الواجب والفرض اوجه هذا التغاير - 00:47:49

قالوا نظر الى الدليل الذي اخذ منه الحكم. بالطبع الفرض والواجب يشتركان معا في صدق حد كل منهما على الاخر. لكن لما كان طريق الواجب هو الظن خص به اسما وعلم - 00:48:10

ولما كان طريق الفرض القطع خص به اسما وعلنا. فقالوا ما طلب الشارع فعله طلبا جازما. ننظر الى طريقه لا نحكم عليه مطلقا بان واجب. ولا نحكم عليه بانه فرض. وان - 00:48:30

لما ننظر الى طريقه. لان الشرع قد فرق بين الحكم القطعي الذي يفيد اليقين من حكم الظني الذي يفيد الظن الراجح. ورتب على الاول من الاحكام ما لم يرتب على الثاني. فحينئذ - 00:48:50

ما طلب الشارع فعله طلبا جازما ان ثبت بدليل الظن فهو الواجب. وان ثبت بدليل القطع فهو الفرض. اذا المأخذ من اي شيء النظر هنا لا يشيء لها. للطريق للطريق. وهذا هو المشروع. ان الفرق بين الفرض والواجب ان الفرض ما ثبت بدليل قطعي. وان الواد - 00:49:10

مما ثبت بدليل ظن. وهذا رواية عن الامام احمد. وهو رواية عن الامام احمد. وبعدهم فرق بين الفرض والواجب ان الفرض ما لا يتسامح في تركه عمدا ولا سهوا كما نص عليه ابن قدامة في الروضة - 00:49:40

هو رواية عن الامام احمد ايضا. ما لا يتسامح في تركه عمدا ولا سهوا. فاركان الصلاة هذه فروض واركان حج الصلاة فيها فروض التي يعبر عنها بالاركان وفيها واجبات. فيها واجبات وفيها اركان. ما الفرق - 00:50:00

بينهما نقول الركن والفرض لا يتسامح في تركه عمدا ولا سهوا. فلا بد من لابد من الاتيان به. ولا تبرأ الذمة الا بفعله. اما الواجب في الصلاة يجبر بالسجود ان تركه سهوا - 00:50:20

فان تركه عمدا حكمه حكم الفرض. كذلك اركان الحج وواجبات الحج. اركان الحج فروض الحج هذه لا تسقط ولا يتسامح فيها لا عمدا ولا سهوا. ااما واجبات الحج هذه تجبر بدم عند الجمهور. تجبر - 00:50:40

كم من عند الجمهور؟ يعني اذا ترك الواجب ولو عمدا نقول نسكة تامة حجه صحيح ولكن يجبره بدم خلفا وبدنا لهذا الواجب اذا الفرق بين الواجب والفرض على رواية عند الامام احمد هو ما لا يتسامح في تركه عمدا ولا سهوا. ما يتسامح في تركه - 00:51:00

سهوا فهو الواجب. القول الثالث الفرق بين فرض الواجب ان الفرض ما لزم بالسنة. ما لزم بالقرآن. الواجب ما لزم بالسنة. يعني ما كان دليلا - 00:51:23

وهو طلب جازم ما كان دليلا وهو طلب فعل جازم دليلا الكتاب القرآن فهو فرض وما كان دليلا السنة فهو فرض وواجب. لكن المشهور هو الاول ان الفرق بين الفرض والواجب هو من جهة الدليل - 00:51:43

القطع والدليل الظني. الجمهور قالوا لا. استوى حد الواجب الفرض. اذا قيل ما حقيقة الواجب واجب تقول ما ذم شرعا تاركه مطلقا. واذا قيل لك ما حد الفرض تقول ما ذم شرعا تاركه - 00:52:03

مطلقا. اذا السواء حددهما. ولذلك علل بذلك ابن قدامة في الروضة فقال لاستواء حددهما. فلما استويا في الحد نقول الحد هل يتفاوت او لا يتفاوت؟ اذا قيل الانسان حيوان ناطق. الانسان له افراد. والافراد - 00:52:23

هذه تتفاوت قوة وظعفا. تتفاوت في القوة والضعف. اذا اريد الحل هل ينظر الى القدر المشترك بين الافراد او ينظر الى الفرض باعتبار قوته وضعفه. القدر المشترك فحين اذ كون الدليل القطعي يفيد حكما اقوى من الدليل الظني لا اثر له في الحد. لا اثر - 00:52:43

اهو فيه في الحد بدليل ان المندوب ما حقيقة المندوب؟ ما يثبت فاعله ولا يعاقب تاركه باللازم على ما يذكره. المندوب هل كل دليل ظني؟ الجواب لا. هل كل دليل قطع؟ الجواب لا. اذا بعضه ثبت حكمه وهو ندب بالمتواتر - 00:53:13

في القرآن او السنة المتواترة او الاجماع الصالح المنقول تواترا. وبعضه ثبت بدليل الظن كالقياس وخبر الاحاد عندهم هل التفاوت في ثبوت طريق الندب مقتض لغير التسمية؟ الجواب لا. هو ندب - 00:53:43

سواء ثبت بطريق متواتر او ثبت بدليل قطعي وهو ندب ايضا اذا ثبت بدليل ظني اذا تفاوت الاحكام في نفسها ام لم تتفاوت؟ تفاوت الاحكام لان الندب الثابت بالدليل القطعي ليس هو في قوة - 00:54:03

الندب الثابت بدليل ظني لكن النظر الى الدليل المثبت للحكم الذي هو الندب النظر الى الدليل قوة وظعفا لا يلزم منه ان تختلف الاسماء. كذلك ما طلب الشارع فعله طلب - 00:54:23

يختلف في نفسه قوة وظعفا وبعده اقوى من بعده لا يستلزم منه ان تختلف الاسماء لان نظر الى الى الحقيقة نفسها. فلما استويا حدا نقول لا يفرق بينهما في التسمية باعتبار - 00:54:43

الطريق المثبت للحكم قطعا وظنا كما ان الندب لا يفرق في التسمية باختلاف طريقه قطعا وظنا اليس كذلك؟ نقول بل. اذا نقول الفرض والواجب هل هما متزدفان ام لا؟ نقول فيهما - 00:55:03

ما خلاف او في المسألة خلاف. الجمهور على الترافق. الجمهور على على الترافق. وذهب الاحناف الى التفرقة بين بين الفرض والواجب على ما ذكر. والاصح والمرجح قول الجمهور لانه قول الجمهور لا وانما لكونه موافقا للصواب. جاء - 00:55:23

في الحديث القدسي من عاد لي ولها. قال الله تعالى من عاد لي ولها فقد اذنته بالحرب ولا يزال عبدي يتقرب الي وما تقرب الي عبدي بشيء احب الي مما افترضته - 00:55:53

عليه ولا يزال عبدي يتقرب الي بالنواقل حتى احبه. الحديث قال مما افترضته مما ما هذه موصولية وهي وهي من من صيغ العموم. من صيغ العموم وقلنا حقيقة الفرض هو عين حقيقة الواجب لاستواء حددهما. مما افترضته مما هذا افضل او احب - 00:56:15

احب ما تقرب العبد به الى الله عز وجل. افترضته هذه التسمية. اطلق التسمية على كل ما ثبت في الشرع سواء كان دليلا قطعيا او ظنيا بدليل مقتضاه بما بعدها - 00:56:48

كما قلت لكم بالامس قد يشكل عليك اللغو تنظر الى السياق والسباق. هنا قابل الافتراض بماذا؟ بالنواقل ولا يزال عبدي يتقرب الي بالنواقل. اذا لو قلنا على رأي بالتقسيم الثنائي الفرض والواجب لصار - 00:57:08

فرض يقابل النافلة. اين الواجب؟ مع الفرض على قول من؟ على قول الجمهور وهذا الذي يريد بيانه فقوله مما افترضته هذا دليل شرعي على ان كل ما طلب الشارع فعله طلبا جازما يسمى - 00:57:30

ما فرض بقطع النظر عن كونه ثبت بدليل القطع او بدليل الظن لعموم قوله ما ومقابلته بالنواقل دل على انه شامل الواجب. فمن فرض

فيهن الحج. فمن فرط اي اوجب اي اوجب - 00:57:50

قال ابن عمر رضي الله تعالى عنهم فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر الحديث فرض صدقة الفقه عند الاحناف فرض ام واجب؟ واجب. واجب. ابن عمر يقول فرض نأخذ بقول من - 00:58:16

عمر رضي الله تعالى عنه اذا لا فرق عند الصحابي بين فرض ووجبا. ان كان هذا هو النص عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا اشكال وان كان فهم الصحابي وعن الواجب عبر عنه بالفرض فهو حجة. فهم الصحابي في مثل هذه الموضع حجة. فحينئذ نقول - 00:58:36

والواجب سیان. يستويان حدا وقد يختلف في الحكم باعتبار شيء اخر. لانه اذا كان ثابتا قطعيا متواترا من انكره يختلف حكمه عن انكر ما كان دليلا ظنيا فما يتربى على - 00:58:56

ما ثبت بدليل قطعي او ظني من الاحكام لا يؤثر في الاسماء. لا يؤثر في في الاسماء والفرض والواجب وهو من ذكاء اعم مطلاقا والفرد والواجب قد توافق. هذا قول - 00:59:16

في السوق وهو شافعي تبع لابن السبكي وهذا قول المالكي. والحنابلة ايضا نصه في مختصر التحرير وغيره على ان الفرض والواجب متراکفة اذا قلنا بالترادف اذا قلنا بالترادف نقول يستوي ما ثبت حكمه بدليل القطع ودليل ظني. هل - 00:59:36

من هذا ان الواجبات كلها في الشريعة على مرتبة واحدة وان الثواب على فعل الواجب مستو مع غيره هذا فيه نزاع عند ارباب هذا القول والصحيح ان الواجبات تتفاوت وادا تفاوت الواجبات تفاوت الثواب. تفاوت الثواب. وهذا هو الاصح. ولا يمكن - 01:00:00  
هذا انكاره لان الواجبات بعضها متفق عليه مجمع عليه. ولذلك الواجب المجمع عليه ليس كالواجب المختلف فيها الواجب الذي ثبت بالكتاب والسنة والاجماع ليس كالواجب الذي ثبت بخبر واحد مثلا. وان كان كلها مقبولة - 01:00:30

معمول به. لكن من جهة القبول والنفس والاطمئنان يختلف. وحينئذ يختلف الثواب على حسب مرتبة الواجب على حسب مرتبة الواجب. اذا نقوم الواجب والفرط متراکف. هذه المسألة الثالثة ثم المسألة الرابعة والأخيرة صيغ الفرض والواجب. يعني متى نأخذ ان هذا واجب وفرض؟ متى نحكم على - 01:00:50

الحكم بانه فرض او واجب. نقول صيغه عديدة. منها وجب. اذا صرحت الشر وجب نقول هذا واجب. هذا واجب. وفرض وواه كما قال الصحابي فرض رسول الله يقول هذا واجب وفرض للتصريح به. وجب وفرض وواجب وفرض - 01:01:20

حتم اذا عبر عنه بانه حتم. نقول هذا دل على معنى الوجوب. كان على ربك حتما ما قضية كان على ربك حتما مقتضايا يعني واجب. قال اي واجب الواقع بوعده - 01:01:50

واجب الواقع بوعده الصادق. الله عز وجل هل يجب عليه شيء ها؟ قيل لا يمكن ان يعبر بهذا التعبير نقول يجب على الله او يحرم على الله هذى مسألة فيها نزاع. هل يجب على الله شيء او نقول هل يحرم على الله شيء؟ هذا تعبير فيه نوع من ها. شدة - 01:02:10

ونحو ذلك لكن نقول الصواب في هذه المسألة مسألة نزاع ان ما اوجبه الله على نفسه لا بأس ان يعبر المعبر فيقول اوجبه الله على نفسه. هذا واجب على الله. باعتبار من؟ باعتبار ان الذي اوجبه هو الله - 01:02:40

كتب ربكم على نفسه الروح. كتب هذا من الفاظ الوجوب كتب عليكم الصيام. يا عبادي ان حرمت الظلم على نفسي. حرام يقول حرام. اذا ما اوجبه الله على نفسه او حرمته على نفسه لا بأس ان يقول هذا حرام على الله - 01:03:00

او اوجب على الله. يا معاذ اتدرى ما حق الله على العباد؟ وما حق العباد على الله؟ قال الله ورسوله اعلم. قال حق الله على العباد ان يعبدوه ولا يشركوا به شيئا. وحق العباد على الله - 01:03:20

من الفاظ الدالة على على الوجوب. حق الله على العباد. ومنه الحديث ان صح وفيه نزاع اسألك بحق ان صح الحديث فيحمل على هذا. انه اسألك بحق السائلين. ما هو حق السائلين؟ الاجابة - 01:03:40

واذا سألك عبادي يعني قریب اجیب. والاجابة صفة من صفات الله فحين اذ كان السؤال بصفة من صفات الله اذا كان على ربك

حتماً مقتضياً أي واجب الوجود بوعده الصادق. فيقال في الواجب حتم ومحظوظ ومحتم - 01:04:00

قال في المضيأ حتم عليه الامر حتماً من باب ضربه او جبه جزماً. وتحتم وجب وجوباً لا يمكن سقوطهم. الرابع ان يقال لازم. هذا الامر لازم. يعني واجب وفرض. وهو من اللزوم وهو لغة عدم - 01:04:20

الانفصال عن الشيء فيقال للواجب لازم وملزوم به كما في حديث الصدقة ومن لزمه يعني وجبت عليه. ومن لزمه بنت مخاض وليس عند اخذ منه ابن لبون. الخامس - 01:04:41

اطلاق الوعيد لان اشركت ليحيط علماً. فليحذر الذين يخالفون عن امره ان فتنة. ترتب الوعيد كما ذكرنا فيما سبق انه خاصة من خواص الواجب والترك بالعقاب. فاذا رتب فالوعيد على ترك فعل دل على على وجوبه. دل على وجوبه. كتب عليه. مادة الكتب هذه تدل على - 01:05:01

على الوجوب. كتب ربكم على نفسه الرحمة. كتب عليكم الصيام. كتب عليكم القصاص هذه تدل على على الموضوع كلها نص في الوجوب. ان كن الشارع عن العبادة ببعض اجزائها دل على - 01:05:31

كما نص في مختصر التحرير. اذا عبر الشارع عن الجزء بلفظ الكل. قوله تعالى وقرآن الفجر الفجر ما المقصود هنا؟ صلاة الفجر صلاة الفجر. القرآن القراءة هنا جزء من اجزاء - 01:05:51

الصلوة. التعمير بالصلوة عن الجزء واجب. في الصلاة واجب في الصلاة. اذا وقرآن الفجر نقول كان هنا عن بعض العبادة. البعض هذا لا ندري ما حكمه. لا ندري ما - 01:06:11

ما حكمه؟ نقول حكمه الوجوب. لماذا؟ لان العرب لا ت肯 عن الاخت بالاعم الا بما كان ملزماً له لا ينفك عنه هذا هو الاصل. فاذا كني عن بعض العبادة بجميعها بكلها بلفظها نقول دل على فضل - 01:06:31

ارضيته محلقين رؤوسكم ومقصرين. عن الدخول الى مكة. عبر عن الاحرام بالنسك بما اذا كان ملزماً له لا ينفك عنه هذا هو الاصل. فاذا كني دل على فرضيته. بل بعضهم يعمم فيجعله ركتا في العبادة. فيجعله ركتا - 01:06:51

في العبادة. لماذا؟ لانه لا يعبر عن الجزء جزء العبادة بكلها الا اذا كان الجزء فواته مضيناً للكل. وبهذا الدليل او بهذا الضابط جعله ابن القيم رحمة الله تعالى في كتابه الصلاة من ادلة القائلين بكفر تارك الصلاة. لان القبلة لما حولت - 01:07:11

بيت المقدس الى الكعبة سأله بعض الصحابة عن من مات قبل التحويل فنزلت الآية وفيها وما كان الله ليضيع ايمانكم. ما المقصود بایمانكم هنا؟ الصلاة. كان عن بعض الایمان الذي هو جزء من - 01:07:41

الایمان بالصلوة دل على ان فوات الصلاة مفوت لایمان وهذا دليل على ان العمل الظاهر ها ليس داخلاً. ركن في الایمان. ركن في في الایمان. وما كان الله ليضيع ايمانكم - 01:08:01

وبهذا كان السلف لا يفرقون بين الایمان والعمل. قال الاوزاعي كان من مضى من سلف لا يفرق بين الایمان والعمل. بين الایمان والعمل. ولذلك اجماع السلف على ان جنس العمل ركن ولا نقول شرط صحة نقول ركن - 01:08:21

في مسمى الایمان. فواته مؤذن الى فوات ها الامام. وهل هذا الجنس ام لا؟ من كفر تارك الصلاة هده. قال من ترك الصلاة فهو مفوت لجنس الایمان. بالادلة التي وردت في الكتاب والسنة - 01:08:41

من لم يحدد هنا يحتاج الى تعيين لجنس الایمان. وبهذا نكون قد انتهينا منه الواجب. ونأتي على الندم ان شاء الله بالاسبوع القادم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى الله وصحبه اجمعين - 01:09:01